الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
2 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن ..... (إستونيا)

المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

(ب) متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ج) الحد من مخاطر الكوارث

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

(ز) التعليم من أجل التنمية المستدامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17744 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ح) الانسجام مع الطبيعة

(ط) ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

(ي) مكافحة العواصف الرملية والترابية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

بيان من رئيس الجمعية العامة

١ - **السيد لايتشاك** (سلوفاكيا)، رئيس الجمعية العامة: قال إنه لا بد من بناء الزخم اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على ذلك الزخم. وفي ضوء الطابع المترابط والشامل للأهداف والغايات، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لجميع المجالات من أجل إحراز تقدم في جميع المجالات. وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٨، وتحت رعاية الجمعية العامة في عام ٢٠١٩، أن يطلع الدول الأعضاء على المسار الصحيح وأن يضمن عدم ترك أي منطقة أو مجموعة خلف الركب.

٢ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء ينبغي لها، خلال الدورة الحالية للجنة الثانية، أن تعزز التزاماتها بتنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وينبغي أيضا أن تكثف جهودها في مجالات التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ووسائل التنفيذ.

٣ - وقال إن تمويل أهداف التنمية المستدامة لا يزال بالغ الأهمية؛ وفي هذا الصدد، لا تزال خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية تقدم التوجيه اللازم بشأن التمويل من أجل التنمية. وعلى اللجنة أن تدرس طرقا مبتكرة لكفالة تنفيذ خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠ تنفيذا فعليا.

٤ - وأشار إلى أنه سيركز تركيزا خاصا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة على تعليم الشباب وإدماجهم. ويجب إشراك الشباب بشكل متكامل في التنمية. وقال إنه سيشارك بنشاط في العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨ الذي سيتم إطلاقه بالتزامن مع يوم المياه العالمي الذي يصادف في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨. وأضاف أن الإمكانات الواسعة لعمل اللجنة من أجل تحسين نوعية حياة الناس في جميع أنحاء العالم وتعزيز استدامة كوكب الأرض تجعل من الضروري الاتفاق على التزامات خلال الدورة الحالية، لا سيما في الوقت الذي تكون فيه تعددية الأطراف مهددة.

٥ - وأردف قائلا إن عمل اللجنة يأتي أيضا في وقت حاسم لأنه يتزامن مع العديد من العمليات الجديدة الرامية إلى إصلاح الطريقة التي تنفذ بها الأمم المتحدة خطة التنمية، مثل مواءمة أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع خطة عام ٢٠٣٠؛ ومبادرات الأمين العام للإصلاح؛ وتنفيذ ومتابعة قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ ومناقشات اللجنة المستمرة بشأن إصلاح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٦ - وأكد أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يجب أن تصبح أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي والخضوع للمساءلة والكفاءة والتوجه نحو تحقيق النتائج من أجل تحسين تلبية آمال شعوب العالم في مجال التنمية. ويجب توخي العناية من أجل تحقيق نتائج متسقة.

٧ - وأشار إلى التأثير الهائل للتكنولوجيا والابتكار على حياة الناس ورخائهم، فرحب بالاجتماع المشترك المقرر عقده بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة مسألة إمكانية الاستفادة من فوائد التقدم التكنولوجي تحت عنوان ”مستقبل كل شيء: التنمية المستدامة في عصر التغير التكنولوجي السريع“.

٨ - وأردف قائلا إن اللجنة ينبغي أن تراعي في عملها التحديات الخاصة التي تواجه البلدان، ولا سيما تلك التي تواجهها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تشهد حالات نزاع أو حالات ما بعد النزاع، والبلدان المتوسطة الدخل.

٩ - وعندما تطرح للتداول المسائلُ الإنمائية التي تكون مهمة ولكن مثيرة للجدل في كثير من الأحيان، مثل القضاء على الفقر ومسائل الاقتصاد الكلي والحوكمة العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من المهم أن نتذكر أن الهدف ليس مجرد اعتماد نص. وهناك ضرورة أيضا لإحداث تأثير مجدٍ على السياسات والبرامج من أجل تحسين حياة الناس.

١٠ - وقال إن اللجنة ينبغي لها أن تؤدي عملا يتسم بالشمول والشفافية يُنجز في الموعد المقرر. وعلى جميع الوفود أن تشارك مشاركة بنّاءة في هذا المنعطف الحاسم بغية تحقيق نتائج توافقية من شأنها إحداث فرق ملموس في حياة الناس الذين تخدمهم الأمم المتحدة.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/72/75 و E/2017/56 و A/72/174 و A/72/216 و A/72/343 و A/72/343/Corr.1 و A/72/353)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة** (A/72/228)

(ب) **متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (A/72/119 و A/72/119/Add.1 و A/72/214)

(ج) **الحد من مخاطر الكوارث** (A/72/259)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة** (A/72/82 و A/72/152 و A/72/152/Corr.1)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (A/72/152 و A/72/152/Corr.1)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (A/72/152 و A/72/152/Corr.1)

(ز) **التعليم من أجل التنمية المستدامة** (A/72/130)

(ح) **الانسجام مع الطبيعة** (A/72/175)

(ط) **ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة** (A/72/156 و A/72/160)

(ي) **مكافحة العواصف الرملية والترابية**

١١ - **السيد ليو زنمين** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الزخم اللازم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا يزال قويا، ذلك مع اضطلاع العديد من رؤساء الدول أو الحكومات بأدوار قيادية. وتقوم البلدان بشكل متزايد بإدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية، والسعي، بما يتفق مع الطبيعة المترابطة للأهداف الإنمائية للألفية، إلى ضمان الاتساق في السياسات. وأضاف أن مشاركة الجهات صاحبة المصلحة آخذة في التزايد، مع مشاركة مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني والأوساط العلمية مشاركة قوية. وثمة نقلة نوعية تحدث: فالتركيز يتزايد على عدم ترك أحد خلف الركب وإيجاد حلول تعاونية. وتتضمن رؤية الأمين العام الشاملة للتنمية المستدامة مساعدة البلدان على بناء مجتمعات قادرة على الصمود، وتفادي الأزمات، والحفاظ على السلام، وتعزيز الروابط بين السلام والأمن والإغاثة الإنسانية وتحقيق الأهداف.

١٢ - وعلى الرغم من تلك التغيرات الإيجابية، فإن وتيرة التقدم بطيئة جدا بحيث قد يتعذر تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠؛ ولم يكن التقدم المحرز عادلا على الدوام. ومفاد الرسالة الرئيسية أنه يتعين زيادة الزخم الحالي وجعل التقدم المحرز أكثر شمولا من أجل تحقيق الرؤية الجريئة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - وفي سياق عرضه تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/72/75–E/2017/56)، قال إن التقرير يتناول الحاجة إلى الحفاظ على الزخم والتعجيل بخطى التقدم، ويؤكد أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تحدد أولوياتها وخططها وبرامجها الاستراتيجية بالإشارة إلى الطابع المتكامل والشامل للأهداف، ويقدم معلومات مستكملة عن كيفية إدماج خطة عام ٢٠٣٠ في برامجها. ويتناول التقرير أيضا السبل التي تتّبعها منظومة الأمم المتحدة لتحسين الاستدامة في مرافقها وعملياتها الإدارية.

١٤ - وانتقل إلى تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة“ (A/72/228)، فقال إن التقرير يقدم تحليلا إضافيا للأعمال غير المنجزة في ذلك السياق. ويتناول أيضا أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، وتنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا، وتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، والأعمال التحضيرية لتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي المقرر إصداره في عام ٢٠١٩، والبعد الإقليمي للتنمية المستدامة.

١٥ - وفي سياق عرضه تقرير الأمين العام المعنون ”متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“ (A/72/214)، قال إن التقرير يقدم تحليلا متعمقا لأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية ويتضمن بيانا بالأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة واللجان الإقليمية التابعة لها، وكذلك المنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

١٦ - وانتقل إلى تقرير الأمين العام عن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة (A/72/216)، فقال إن التقرير يستعرض التحديات الرئيسية مثل ازدياد ضعف النظم الغذائية أمام تغير المناخ والحاجة إلى التكيف مع التركيبة الديمغرافية الزراعية المتغيرة والعمل في الوقت نفسه على زيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز قاعدة الموارد. ويورد التقرير تحليلا للاتجاهات الأخيرة في مجالات من بينها الابتكارات العلمية والتكنولوجية والبيولوجية، والتنمية الزراعية الشاملة، وإنتاج الأغذية في المناطق الحضرية، وتكنولوجيات الاقتصاد في استهلاك المياه والري، ونظم عمليات ما بعد الحصاد والأغذية، والدعم المؤسسي للابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويورد التقرير أيضا موجزا للحلول في مجال السياسة العامة التي تتجاوز نطاق الإنتاج الزراعي لتشمل تغير المناخ، والفاقد والمهدر من الأغذية، والروابط بين الريف والحضر. وتتناول توصيات أخرى واردة في التقرير البحث والتطوير المؤثرين محليا، والأطر التمكينية على الصعد دون الوطني والوطني والعالمي وإعادة توجيه الاستثمارات.

١٧ - وانتقل إلى تقرير الأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة (A/72/175)، فقال إن التقرير يستند إلى مساهمات في الحوار التفاعلي السابع بشأن الانسجام مع الطبيعة، الذي عقد في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ويتناول فقه الأرض وخطة عام ٢٠٣٠، والاتجاهات في تنفيذ القانون المتمحور حول الأرض، وطائفة من المبادرات والإنجازات المتعلقة بالقانون والسياسات والتعليم والمشاركة العامة. ويقدم التقرير أيضا توصيات رئيسية لاستعادة علاقة البشر مع الطبيعة.

١٨ - ثم عرض تقريري الأمين العام عن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة (A/72/160) وعن عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (A/72/156). ويقدم التقرير الأول لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة ويقترح سبلا لتعزيز الدعم المؤسسي والتنسيق الحكومي الدولي والتنسيق بين الوكالات بشأن مسائل الطاقة، في حين يسلط التقرير الثاني الضوء على الأنشطة التي تضطلع بها الجهات صاحبة المصلحة للنهوض بالتقدم نحو توفير الطاقة المستدامة للجميع.

١٩ - وفي الختام، وفي سياق عرضه تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن دورته الثانية والعشرين، المعقودة في مراكش في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (FCCC/CP/2016/10)، قال إن التقرير يحدد النتائج الرئيسية للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس. وقد تعهدت الحكومات خلال المؤتمر بتقديم أكثر من ٨١ مليون دولار لصندوق التكيف، وقررت تفعيل لجنة باريس المعنية ببناء القدرات، ووافقت على برنامج موسع للعمل الجنساني، وشرعت في الجهود الرامية إلى تفعيل منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

٢٠ - **السيد غلاسر** (الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (A/72/259)، فقال إنه على مدى العقدين الماضيين، تسببت الكوارث بفقدان ١,٣٥ مليون نسمة وخسارة ٢,٥ تريليون دولار وأدت إلى وقوع ٢٦ مليون شخص سنويا في براثن الفقر. ويعادل متوسط الخسائر التي تتحملها أقل البلدان نموا نتيجة للكوارث أكثر من ٢٠ في المائة من المتوسط السنوي لنفقاتها الاجتماعية. وتلك التكاليف آخذة في التزايد بسبب الإخفاق في مراعاة مخاطر الكوارث في تخطيط الاستثمار، والأهم من ذلك، بسبب تغير المناخ.

٢١ - وأفاد أن الظواهر الجوية المائية مثل الفيضانات والعواصف مسؤولة عن الغالبية العظمى من الكوارث التي تضاعفت وتيرتها خلال العقود الأربعة الماضية. وكما ذكر الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى دومينيكا، إن الكوارث المتصلة بالمناخ ليست ''طبيعية'' وإنما هي أعراض للنشاط البشري، وعلى وجه التحديد، تغير المناخ. وخلال تلك الزيارة، سلط الأمين العام الضوء أيضا على الهشاشة الهائلة للبلدان تجاه الكوارث وعلى الحاجة الملّحة إلى إيجاد أدوات تمويل مبتكرة من أجل تعزيز قدرتها على الصمود. ولن يكون من الممكن إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ إلا إذا خُفِّضت انبعاثات غازات الدفيئة في أسرع وقت ممكن، بما يتمشى مع اتفاق باريس، ووُضع حد لمخاطر المناخ والكوارث، وفقا للغايات العالمية لإطار سِنداي.

٢٢ - وأشار إلى أن التقرير يسلط الضوء على التقدم الذي أُحرز في وضع توجيهات تقنية وسياساتية لتنفيذ إطار سِنداي ورصده. ولفت الانتباه أيضا إلى المجالات التي تتطلب إيلاءها اهتماما فوريا.

٢٣ - وتابع كلامه قائلا إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، الذي اختتم أعماله في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قد وضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز في تحقيق الغايات السبع لإطار سِنداي، التي أقرتها أيضا اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة التي ترصد تحقيق غايات الحد من مخاطر الكوارث في إطار الأهداف ١ و ١١ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة. وستدعم المؤشرات المشتركة الاتساق في تنفيذ كل من خطة عام ٢٠٣٠ وإطار سِنداي ورصدهما، ومن ثمّ تخفيف عبء تقديم التقارير الملقى على عاتق الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تطوير أداة لتتبع التقدم المحرز وتوجيه البلدان في وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث بصورة منتظمة، وهي مرصد إطار سِنداي؛ وستوفر أيضا بيانات لتيسير اتخاذ القرارات الاستثمارية الواعية بالمخاطر.

٢٤ - وذكر أن المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث لعام ٢٠١٧ الذي استضافته المكسيك في أيار/مايو، جمع بين طائفة من أصحاب المصلحة لعرض أحدث التكنولوجيات وصياغة المبادرات وتحديد الالتزامات. وتم التشديد على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحقيق الغاية العالمية (هـ) من إطار سِنداي، المتمثلة في الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠، وإدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في القرارات المتعلقة بالتخطيط والاستثمار في المجال الاقتصادي، ولا سيما بالنسبة للاستثمارات في الهياكل الأساسية. واسترشد المنتدى العالمي بنتائج المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث التي عُقدت في شتى البلدان، والتي أتاحت للدول الأعضاء، على غرار المنتدى العالمي، أن تتبادل الأفكار وتحدد الطرق العملية لتنفيذ إطار سنداي واتفاق باريس ضمن السياق الشامل لأهداف التنمية المستدامة. وقدمت تلك النتائج أيضا مدخلات فنية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ ولمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد الإقليمي.

٢٥ - وأضاف أن الدول الأعضاء تقوم، بفضل ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم تقني و دعم في مجال بناء القدرات، بوضع سياسات وتشريعات وإنشاء قواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث وتحديثها وإجراء تقييمات للمخاطر وتدريب الموظفين على إدماج المخاطر في التخطيط الإنمائي، بغية تحقيق الغاية العالمية (هـ) من إطار سِنداي. ويسلط التقرير الضوء على ضرورة وضع معايير للبناء والهياكل الأساسية تراعي المخاطر المتعلقة بالمناخ والكوارث، ولا سيما لتوجيه الاستثمارات من القطاعين الخاص والعام في الهياكل الأساسية في المستقبل. ويجري حاليا تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها وذلك كاستجابة مباشرة للنداءات التي وجهتها الدول الأعضاء في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ من أجل تعزيز الاتساق وزيادة الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

٢٦ - وفي ختام كلامه أشار إلى إن التقرير يشجع الدول على الاستثمار في وضع قواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث ونماذج المخاطر التي تأخذ المخاطر المتعلقة بالمناخ في الاعتبار من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو بلوغ الغاية (هـ) من إطار سِنداي وتوفير أساس من الأدلة للاستثمارات الواعية بالمخاطر. ويوصي التقرير أيضا بأن يراعي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك في الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأخيرا ، يسلّم التقرير بأهمية إقامة الشراكات واتباع النُهُج الشاملة لتنفيذ إطار سِنداي. ويشكل التقرير والتوصيات الواردة فيه أساسا هاما لقرار الجمعية العامة المقبل.

٢٧ - **السيدة سلطان أوغلو** (مديرة البرنامج المساعدة ومديرة المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرضت تقرير الأمين العام المعنون ''التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك في كازاخستان وتنميتها الاقتصادية'' (A/72/343 و A/72/343/Corr.1)، فقالت إن التقرير يوجز التقدم الذي أحرزته حكومة كازاخستان ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ في التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية المصادفة في إعادة تأهيل منطقة سيميبالاتينسك وتنميتها. ومنذ إغلاق موقع التجارب النووية في سيميبالاتينسك، تعمل كازاخستان على تحسين رفاه الناس في المنطقة. وقد تحول تركيز البرامج الحكومية والدولية في المنطقة من المساعدات الإنسانية إلى خطة التنمية المستدامة، مما يعني أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تعالَج بطريقة أكثر شمولا. ونتيجة لبرنامج نفذته الحكومة، شهدت منطقة سيميبالاتينسك نموا مطردا في مجالي الصناعة والزراعة. وهو برنامج إنمائي محلي مدته خمس سنوات تولت حكومة كازاخستان إدارته جنبا إلى جنب مع شركاء

الأمم المتحدة وأُنجز في عام ٢٠١٦. وهذ البرنامج، الذي قدم حلولا مجتمعية في مجالات مثل صحة الأم والطفل والتنمية الاقتصادية المحلية وكفاءة استخدام الطاقة ومشاركة المواطنين، أصبح نموذجا لمناطق أخرى في كازاخستان، وذلك بفضل آليات الحكم الذاتي التي استكشفها؛ وساهم أيضا في تحقيق انخفاض كبير في وفيات الرضع والأمهات.

٢٨ - وأضافت أنه على الرغم من الأسس الراسخة للانتعاش الدائم والتنمية المستدامة، فإن التنمية المستدامة للمنطقة على الأمد الطويل ستتطلب من الحكومة والمجتمع الدولي الاستمرار في بذل الجهود. ويحدد التقرير عدة أولويات للعمل في المستقبل من أجل المساعدة في إعادة تأهيل المناطق المتضررة من التجارب النووية، بما في ذلك ضرورة معالجة مشكلة الفقر في المناطق الريفية وتفاوت الدخل بين المناطق وتحسين جودة التعليم وكفالة المساواة الكاملة بين الجنسين وتعزيز نُظُم الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.

٢٩ - **السيدة باربو** (الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا): قالت في رسالة مسجلة إن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أسفرت عن بعض النتائج الهامة التي لم ترد في التقرير المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٧١ المتعلق بالاتفاقية (A/72/151، الفرع ثانيا)، الذي كان قد أُعدّ قبل انعقاد المؤتمر.

٣٠ - فأولا، اعتمد المؤتمر إطارا استراتيجيا جديدا ليحل محل الاستراتيجية العشرية القائمة حتى عام ٢٠١٨. وتقوم الاستراتيجية الجديدة على أساس إدراك أن ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تشكل تهديدات عالمية تسهم في خلق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتفاقمها. وستكون الاستراتيجية نافذة المفعول خلال الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٣٠ كي تتزامن مع خطة عام ٢٠٣٠. وبما أن ظواهر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ما زالت تضر بشكل خطير بالتنمية المستدامة، ولا سيما في الدول المتأثرة بها، فإن الاستراتيجية مصُمِّمة لخفض التصحر وتدهور الأراضي إلى أدنى حد ممكن ومنعهما وعكس اتجاههما والتخفيف من آثار الجفاف؛ وهدفها الرئيسي هو تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠. وهي تشمل هدفا استراتيجيا بشأن الجفاف، هذه الظاهرة التي يُتوقَّع أن تزداد وتيرتها وشدتها، بما في ذلك في المناطق التي هي رطبة حاليا. كما اعتمد المؤتمر قرارا بشأن تعزيز السياسات المتعلقة بالجفاف التي ينبغي أن تستند إلى ثلاث ركائز هي: نُظُم الإنذار المبكر وتقييم الهشاشة تجاه الكوارث والمخاطر وتدابير التخفيف من حدة مخاطر الجفاف.

٣١ - وثانيا، أكد المؤتمر من جديد الدور القيادي الذي تؤديه أمانة الاتفاقية فيما يتعلق بتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي. وأقرّ أيضا بأن التدابير المتخذة لتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي يمكن أن تترتب عليها آثار غير مباشرة، مما يسهم في تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة، ويمكن أن تؤدي دورا حافزا في اجتذاب التمويل من أجل التنمية المستدامة والعمل المناخي. وفي هذا الصدد ، أقرّ المؤتمر على النحو الواجب بالإسهام الذي يمكن أن تقدمه الغاية ٣ من الهدف ١٥، المتعلقة بتدهور الأراضي، لتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات. وقد ساعدت الأمانة الأطراف في تحديد الأهداف الوطنية لتحقيق تحييد أثر تدهور الأراضي؛ وحدد ١١٣ بلدا حتى الآن أهدافا أو هي بصدد القيام بذلك. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه التقدم نحو تحييد أثر تدهور الأراضي في إيجاد التمويل اللازم للمشاريع التي ستضعها البلدان بغية تحقيق أهدافها. ومع ذلك، أحرزت أمانة الاتفاقية تقدما كبيرا في مجال التمويل الابتكاري، إذ أنشأت، بالتعاون مع مجموعة ميروفا - ناتيكسيس، صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، وهو أول صندوق مشترك بين القطاعين العام والخاص على الإطلاق مخصص لعكس اتجاه ظاهرة تدهور الأراضي، بمساهمة أولية متوقعة تبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار.

٣٢ - وثالثا، استجاب المؤتمر للدعوة التي وجهتها الجمعية العامة بشأن الروابط القائمة بين التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من جهة، والهجرة القسرية من جهة أخرى. وفي مقرر معنون ”الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه التدابير المتخذة بموجب الاتفاقية من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف كأحد العوامل التي تسبب الهجرة“، طلب المؤتمر إلى الأمانة أن تدعم المبادرات الإقليمية والدولية لتشجيع الإدارة المستدامة للأراضي بهدف الحد من الهجرة القسرية.

٣٣ - وانتقلت إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٧١ المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، (A/72/152، الفرع ثانيا)، فقالت إن التقرير يتضمن، في جملة أمور، لمحة عامة عن التطورات التي حدثت منذ صدور التقرير الأخير، الذي قُدِّم في العام السابق؛ ومعلومات مستكملة عن

الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية، ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠؛ ووصفا للاحتفال العالمي باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف الذي نُظِّم في واغادوغو في ١٥ حزيران/يونيه، ولأنشطة التوعية التي نفذت في تلك المناسبة؛ ومعلومات مستكملة عن تعاون الأمانة مع مرفق البيئة العالمية وعمل آلية التفاعل بين العلوم والسياسات؛ وملاحظات وتوصيات تتضمن تحذيرا من أن أهداف التنمية المستدامة الشاملة لن تتحقق إذا لم يوضع حد لظاهرة تدهور الأراضي ويُعكَس اتجاهها.

٣٤ - **السيدة بالمر** (الأمينة التنفيذية لاتفاقية التنوع البيولوجي): متحدثة في رسالة مسجلة لعرض تقريرها عن اتفاقية التنوع البيولوجي (A/72/152، الفرع ثالثا)، قالت إن التقرير يشمل نتائج الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في كانكون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتضمنت تلك النتائج اعتماد إعلانَ كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية، الذي يركز على إدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية بغية تحقيق أهداف التنوع البيولوجي العالمية. وخلال الجزء الرفيع المستوى للمؤتمر، أعلن العديد من الأطراف تعهدهم بالتزامات جديدة من شأنها المضي قدما نحو تحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، واعتمد ٢٠ بلدا من البلدان ذات التنوع الكبير ميثاقا لتحقيق الهدف ١١ من أهداف آيتشي بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٥ - وقد اعتُمد في الاجتماع الثالث عشر للمؤتمر ٣٣ قرارا، أهمها قرار بشأن تعميم مراعاة منظور التنوع البيولوجي في قطاعات مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والسياحة. وعُقد عدد آخر من المناسبات على هامش المؤتمر بهدف إشراك طائفة عريضة من الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ الاتفاقية؛ وكان من بينها المنتدى المعني بالأعمال التجارية والتنوع البيولوجي لعام ٢٠١٦، الذي تمخض عن قيام أكثر من ١٠٣ مؤسسات تجارية كبرى بتوقيع إعلان تبرع جديد للأعمال التجارية والتنوع البيولوجي.

٣٦ - وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، فإن أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي لن تتحقق بحلول ٢٠٢٠ بالوتيرة الحالية. ولذلك حث المؤتمر الأطراف على تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق أهدافها الوطنية، والنظر أيضا في زيادة نطاق الأهداف الوطنية أو الإقليمية.

٣٧ - واختتمت قائلة إن أمانة الاتفاقية قد شرعت في إعداد تقرير عن السبل التي تسهم بها الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي الـ ٢٠ للتنوع البيولوجي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وقد شاركت الأمانة بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، ويسرت عددا من الالتزامات الطوعية التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في النهوض بالهدف ١٤.

٣٨ - **السيدة دي كان** (نائبة مدير البرنامج المساعد ونائبة مدير المكتب الإقليمي للدول العربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): عرضت تقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/72/353) الذي يتضمن معلومات عن مستجدات التقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الكارثة البيئية التي وقعت بسبب قيام القوات الجوية الإسرائيلية، في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، بتدمير صهاريج تخزين النفط القريبة من محطة معمل الجية الحراري في لبنان. واستطردت قائلة إن حكومة الجمهورية العربية السورية قد قدمت وثائق بهدف إعادة تقييم الأثر البيئي للانسكاب النفطي على الشريط الساحلي السوري. بيد أن استعراضاً أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد خلص إلى أن تلك الوثائق لا تقدم استنتاجات جديدة أو بيانات ذات أهمية علمية تختلف عن البيانات الواردة في الدراسة الأصلية بالقدر الذي يستدعي تغييرا في التقييم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أبرم الاتحاد الأوروبي، من خلال المنحة التي قدمها إلى الحكومة اللبنانية، والموقعة في عام ٢٠١٥ لحماية الموارد البحرية في لبنان وتنميتها المستدامة، عقداً لمعالجة النفايات الصلبة المتبقية من الانسكاب النفطي الذي وقع في عام ٢٠٠٦ والتخلص منها. وذكرت أن حكومة إسرائيل لم تتحمل المسؤولية عن التعويض المطلوب، وأن الأمين العام قد دعا الجهات المانحة الدولية مرة أخرى إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لعلاج أضرار الانسكاب النفطي في شرق البحر الأبيض المتوسط، الذي لم يتلق أي مساهمات حتى الآن.

٣٩ - **السيد رحمان** (نائب الممثل الخاص لمكتب الاتصال لمنظمة السياحة العالمية لدى الأمم المتحدة): في سياق عرضه تقرير الأمين العام عن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى (A/72/174)، قال إن منظمة السياحة العالمية قد سعت إلى استيعاب التطورات الحاصلة في أمريكا الوسطى والتي دفعت قدما بأهداف التنمية المستدامة المتصلة مباشرة بالسياحة المستدامة، وتحديدا الهدف ٨ المتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام والعمالة الكاملة وتوفير

العمل اللائق، والهدف ١٢ المتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، والهدف ١٤ المتعلق بحفظ المحيطات واستخدامها استخداما مستداما. وقد تم إعداد التقرير بالتعاون مع البلدان في المنطقة.

٤٠ - وأضاف قائلا إن معظم بلدان أمريكا الوسطى قد وضعت سياسات وطنية جديدة، وخططًا جديدة للسياحة واستراتيجيات ومبادئ توجيهية و/أو برامج جديدة لتنمية السياحة المستدامة أخذت في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة، وقام العديد من البلدان في المنطقة أيضا بتعديل الأطر التشريعية أو السياساتية القائمة لدعم تنمية السياحة المستدامة. وفي ضوء العدد المتزايد من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، من الجدير بالذكر أن خمسة بلدان قد أعدت خططا وطنية للاستجابة لحالات الطوارئ.

٤١ - واستطرد قائلا إن السياحة بين بلدان المنطقة تتزايد بسرعة؛ ونتيجة لذلك، اتخذت الحكومات في المنطقة الخطوات اللازمة لمواءمة السياسات ومعايير الجودة في مجال تنمية السياحة؛ كما تسلّم تلك الحكومات على نحو متزايد بأهمية جودة البيانات في صياغة السياسات والاستراتيجيات الفعالة في مجال السياحة التي من شأنها تعظيم دور السياحة في النمو والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي هذا الصدد، قدمت منظمة السياحة العالمية، في عام ٢٠١٦، الدعم لفرع السياحة في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل تنظيم حلقة عمل إقليمية عقدت في هندوراس بشأن إحصاءات السياحة. وستعقد سلسلة من ست حلقات عمل إضافية من أجل تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية بهدف تطوير حسابات السياحة الفرعية.

٤٢ - واختتم قائلا إنه من المتوقع أن يزيد عدد السياح الدوليين الوافدين إلى منطقة أمريكا الوسطى ليصل إلى ٢٢ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠، وهو رقم يبرز إمكانات المنطقة في مواصلة التنمية الاقتصادية من خلال السياحة، فضلا عن الأهمية المتزايدة للسياحة بوصفها أداة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي. واستنادا إلى تلك الخلفية، حُثت اللجنة على النظر بجدية في التحليلات، ولا سيما التوصيات الواردة في التقرير.

٤٣ - **السيدة غراي** (ممثلة مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في نيويورك): عرضت تقرير المدير العام لليونسكو عن تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة (A/72/130)، الذي يوفر لمحة عامة عن تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم، واستعراضا لتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة. وخلص التقرير إلى ضرورة مراعاة الاعتبارات المتصلة بمستقبل التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتضمن بعض التوصيات المحددة للمضي قدما. وفي المجمل، يبين التقرير بوضوح أن التعليم، وبخاصة التعليم من أجل التنمية المستدامة، أمر بالغ الأهمية لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا. وفي هذا الصدد، لفتت الانتباه إلى منشور اليونسكو الأخير المعنون ”التعليم من أجل أهداف التنمية المستدامة: أهداف التعلم“، الذي يعد بمثابة دليل مفيد للمربين ولصانعي السياسات في مجال سياسات إدماج أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.

٤٤ - **السيد كاري** (الموظف المسؤول عن مكتب خدمات الدعم المركزية): في سياق عرضه تقرير الأمين العام عن خطة العمل لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة (A/72/82)، قال إن الهدف من خطة العمل هو إنشاء أمانة عامة لا يكون لها، بفضل إدارة عملياتها أو مرافقها، تأثير سلبي على المناخ، وذلك في أقرب وقت ممكن أو بحلول عام ٢٠٢٠، إن أمكن. وستتيح خطة العمل مساهمة الأمانة العامة بنشاط في شتى أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وضمان وجود أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج. ويتوخى التقرير توفير آلية تنسيق شاملة لنظم الإدارة البيئية على نطاق الأمانة العامة. وقد أُنشئ في الأمانة العامة فريق توجيهي مركزي، واجتمع بالفعل في تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي نهاية المطاف، ستنشأ شبكة من الأفرقة التوجيهية لتنسيق تنفيذ نظم الإدارة البيئية في مراكز العمل في جميع أنحاء العالم. وبموجب خطة العمل، ستنتقل المنظمة من اتباع نهج مخصص إزاء الاستدامة إلى اعتماد عملية متكاملة موجهة نحو تحقيق الأهداف تُحدِث توازنا بين التنسيق واللامركزية.

٤٥ - وأضاف قائلا إن تجديد مقر الأمم المتحدة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر قد خفض استهلاك الطاقة بمعدل الثلثين في الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٦. وقد وضعت إدارة الدعم الميداني مؤخرا استراتيجية بيئية تتضمن نظاما للإدارة البيئية. ومن شأن إرساء نظام مركزي للسياسات والحوكمة أن يعظم أثر تلك الجهود. وقد استرشدت مقترحات الأمانة العامة بالمدخلات الواردة من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومن فريق الإدارة

البيئية. ومن خلال تخصيص قدر قليل نسبيا من القدرات الإضافية، يمكن تحسين الاستفادة من موارد منظومة الأمم المتحدة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ وجعل الأمانة العامة نموذجا للاستدامة البيئية.

٤٦ - **الرئيس**: وجه الانتباه إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن النتائج النهائية للاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/72/119) وإلى مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على ذلك التقرير (A/72/119/Add.1).

٤٧ - **السيد مؤمني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ يبين أن التقدم المحرز لم يرقَ إلى مستوى التوقعات. وتساءل عما يمكن تقديمه من مساعدة محددة لتسهيل تحقيق الغايات ضمن المهل الزمنية المحددة.

٤٨ - **السيد ليو زنمين** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن المسألة يمكن الرد عليها بكلمتين هما: ''التمويل'' و ''الاستثمار''. وللأسف، لم يتوفر أي منهما خلال السنتين الماضيتين. وثمة حاجة إلى تعبئة للموارد تضاهي التعبئة التي تمت بالنسبة لتغير المناخ.

٤٩ - **السيد غلاسر** (الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث): قال إن ما يتوافر من أموال لا يمكن أبدا أن يكون كافيا ولا مفر من التنازلات. وقد يتمثل أحد التدابير المنخفضة التكلفة القائمة على التكنولوجيا البسيطة والتي قد يكون لها تأثير كبير في أن تتأكد الأمم المتحدة من إدراك البلدان لنماذج المخاطر المحدقة بها إدراكا تاما، بحيث لا يقوم أي بلد مثلا ببناء مستشفى جديد باهظ التكلفة في موقع معرض لوقوع كوارث تتصل بتغير المناخ.

٥٠ - **السيد بوكورو** (رئيس مكتب الاتصال لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في نيويورك: ذكر أن الاستثمار في منع تدهور الأراضي يمكن أن يكون بمثابة عامل لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن خرائط تدهور الأراضي هي بمثابة خرائط تتبع عن كثب الفقر والجوع اللذين يمثلان محور تركيز الهدفين ١ و ٢. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن آثار تدهور الأراضي تتحملها النساء بشكل غير متناسب، فمن شأن مكافحته أن تسهم أيضا في تحقيق الهدف ٥ المتعلق بتمكين المرأة. وإن تحديد الاستثمارات التي تمثل عوال تسريع يمكن أن يساعد في الوفاء بالمواعيد النهائية المستهدفة.

٥١ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن هذا البند.

٥٢ - **السيد موريخون بازمينيو** (إكوادور): متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، قال إن المجموعة توافق على الطابع الإيجابي عموما الذي اتسم به تقرير المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٧ (E/HLPF/2017/6) إلا أنها تشعر بالقلق من استمرار ظواهر الفقر والجوع وسوء التغذية، ومن تحول أنماطها في بعض المناطق نحو الاتجاه الخطأ. وجدد التأكيد على مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ومبادئ التنفيذ المنصوص عليها في الفقرة ٧٤ من خطة عام ٢٠٣٠. أما وقد جرى حاليا اعتماد الخطة الحضرية الجديدة وإطار المؤشرات العالمية، ينبغي تركيز الجهود على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وإطار سنداي وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس والخطة الحضرية الجديدة. وفي ذلك السياق، تود المجموعة أن تلفت الانتباه إلى احتياجات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة والبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، والبلدان والشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي.

٥٣ - ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تنشيط الشراكة العالمية التي تولي الأولوية لتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان النامية، بما في ذلك تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا بشروط ميسرة وتفضيلية، وعمليات بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية المحددة الهدف. ويتوقف النجاح أيضا على وضع نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي وقائم على القواعد. وأضاف أن المجموعة ملتزمة بالانخراط البنّاء مع الشركاء في التنمية من خلال مشاريع القرارات ذات المنحى العملي القائمة على مبدأ التضامن العالمي والتي تركز على احتياجات أشد الفئات فقرا وأكثرها ضعفا.

٥٤ - ويتسم جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية وخطة عام ٢٠٣٠ بأهمية خاصة في إطار بند جدول الأعمال قيد النظر. ولئن ينبغي أن ينصب التركيز بشكل أساسي على خطة عام ٢٠٣٠، يتعين أيضا مواصلة تقديم الدعم للوفاء بالالتزامات القائمة. وأكدت المجموعة من جديد أهمية دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٥٥ - وينبغي اتباع نهج وقائي أكثر تركيزا على الناس لمواجهة أخطار الكوارث من خلال تعزيز الممارسات الفعالة والشاملة التي من السهل اعتمادها والتي تتصدى لمخاطر متعددة في قطاعات متعددة. ويؤكد إطار سنداي على ضعف أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، والحاجة إلى تأمين المساعدة المناسبة للبلدان المعرضة للكوارث ذات الخصائص المحددة، كالبلدان الأرخبيلية والبلدان الممتدة السواحل.

٥٦ - وإن تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والعواصف الترابية والرملية وفقدان التنوع البيولوجي تمثل ظواهر مترابطة ولها آثار مضاعفة على بعضها البعض. وينبغي للمجتمع الدولي التصدي لتلك التحديات من خلال الآليات القائمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي. وحث منظومة الأمم المتحدة على دعم تنفيذ إعلان أوردوس والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ الذي جرى اعتماده في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في أوردوس، بالصين، في الفترة من ٦ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٥٧ - وتدعو المجموعة إلى توفير التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع على جميع المستويات، بما في ذلك في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، فضلا عن التدريب التقني والمهني، بحيث يتسنى للجميع الحصول على فرص التعلم مدى الحياة بما يمكنهم من الإسهام في التنمية المستدامة. وإذ يلاحظ أن العديد من البلدان قد أقرت رسميا بحقوق الطبيعة، يرحب بالحوار التفاعلي بشأن الانسجام مع الطبيعة الذي عقدته الجمعية العامة احتفالا باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ تحت شعار ”فقه الأرض“.

٥٨ - **السيد لوكسين** (الفلبين): متحدثا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قال إن رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٥ بشأن إدارة الكوارث واتفاق الرابطة لإدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ يشكلان تكملة لإطار سنداي. وفي مؤتمر القمة الثالث عشر للرابطة المعقود في مانيلا، أكد قادة الرابطة من جديد ”إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا واحدة، استجابة واحدة: توحيد أداء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال التصدي للكوارث داخل المنطقة وخارجها“. وتشكل إدارة الكوارث إحدى المسائل ذات الأولوية في الشراكة الشاملة القائمة بين الرابطة والأمم المتحدة. وفي إطار خطة العمل الاستراتيجية المشتركة لإدارة الكوارث، تعمل الرابطة عن كثب مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين من خلال مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتبادل الأمين العام للرابطة ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ نسخا عن موجز لطرائق العمل المشترك خلال الحوار الثالث للرابطة بشأن السياسات الاستراتيجية المتعلقة بإدارة الكوارث، الذي عقد في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ في سنغافورة. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقدت الرابطة حوارا رفيع المستوى بشأن السياسات المتعلقة بتقييم المخاطر في مانيلا.

٥٩ - وتعتبر منطقة جنوب شرق آسيا منطقة ثرية من حيث تنوعها البيولوجي إذ تضم قدرا كبيرا من الأنواع النباتية والحيوانية. وأكدت الرابطة من جديد التزامها بالخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي في بيانها المشترك الصادر في الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وإن مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتنوع البيولوجي، الذي ييسر التنسيق بشأن حفظ الموارد البيولوجية واستخدامها المستدام، أنشا للتو جائزة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لأبطال التنوع البيولوجي. وتخطط الرابطة أيضا لتعزيز تنفيذ برنامجها للحدائق العامة التراثية، بطرق منها البرنامج المشترك مع الاتحاد الأوروبي لحفظ التنوع البيولوجي وإدارة حفظ المناطق المحمية.

٦٠ - وأضاف أن الرابطة تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر غير المتناسب لتغير المناخ على الفئات الضعيفة، الذي جرى تسليط الضوء عليه في تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وقال إن الرابطة تؤكد من جديد التزامها باتفاق باريس وتدعو إلى التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لجميع المساهمات المقررة المحددة وطنيا، ولا سيما الدعم المقدم من البلدان لمتقدمة لإقامة مدن خفيضة الكربون وقادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتوفير تكنولوجيا الطاقة المستدامة ونظم الإنذار المبكر في جنوب شرق آسيا. وتتطلع الرابطة إلى إصدار بيان واستضافة نشاط جانبي في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل

بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر عقده في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في بون، بألمانيا.

٦١ - **السيد مارشال** (بربادوس): متحدثا باسم الجماعة الكاريبية، قال إن الأعاصير التي اجتاحت مؤخرا العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية هي بمثابة تذكير آخر بمواطن الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ. وقدرت الخسائر التي تسببت بها الكوارث الطبيعية بما يصل إلى ٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي. ويتيح مؤتمر بون المقبل بشأن تغير المناخ فرصة لاتخاذ إجراءات من أجل الأجيال المقبلة. وتتطلع الجماعة الكاريبية أيضا إلى مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إليه الأمين العام والمقرر عقده في عام ٢٠١٩.

٦٢ - وحث اللجنة على اتخاذ خطوات مدروسة لضمان الدعم الكامل والمنهجي لتنفيذ ومتابعة مسار ساموا، الذي أعيد فيه التأكيد على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتبر حالة خاصة من حيث التنمية المستدامة بالنظر إلى ما تعانيه من أوجه ضعف فريدة وخاصة. وما زالت الجماعة ملتزمة التزاما تاما بإطار سنداي. وبالنظر إلى غنى التنوع البيولوجي في منطقتهم، يلتزم أعضاء الجماعة الكاريبية أيضا بأهداف حفظ التنوع البيولوجي و استخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار والتقاسم العادل والمنصف لمنافعه ، على النحو المبين في المادة ١ من اتفاقية التنوع البيولوجي.

٦٣ - **السيد أحسان** (بنغلاديش): متحدثا باسم مجموعة أقل البلدان نموا، قال إن في الوقت الذي يقترب فيه الموعد النهائي لإنجاز برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا أقل بكثير من الهدف المتمثل في ٧ في المائة. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا لا تزال تعمل على إدماج خطة عام ٢٠٣٠ في سياساتها وبرامجها الوطنية، يجب على المجتمع الدولي الوفاء بتأمين مجموعة الموارد التي وعد بتوفيرها في إطار خطة عمل أديس أبابا، ويجب على منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعزيز ما تقدمه من دعم معياري وتنفيذي. وينبغي تحقيق التآزر بين متابعة خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل اسطنبول. وأعرب عن الأمل في أن يتضمن الاجتماع المقبل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى مناقشة قائمة على الأدلة تتناول التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا.

٦٤ - وينبغي أن تشمل عمليات تنفيذ إطار سنداي واتفاق باريس أفراد الفئات الضعيفة. ولا بد من تفعيل الصندوق الأخضر للمناخ تفعيلا تاما بهدف حشد ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠. وتحتاج أقل البلدان نموا لمشاريع آلية التنمية النظيفة، وينبغي تلبية احتياجات الأشخاص المشردين من جراء الظواهر الجوية البالغة الشدة. وأكد أن الأموال المخصصة لأغراض التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها ينبغي أن تُضاف إلى الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تُوزع بشكل عادل ومنصف ومتناسب مع آثار تغير المناخ.

٦٥ - وينبغي أن يسلط مؤتمر بون المقبل بشأن تغير المناخ ومؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي دعا إليه الأمين العام والمزمع عقده في عام ٢٠١٩ الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا. ومن بين تلك التحديات تدهور الأراضي والتصحر اللذان يمثلان السبب الرئيسي لحركات الهجرة الجماعية وانعدام الاستقرار السياسي والانهيار الاجتماعي، ولا سيما في أفريقيا. ورحب بتقرير الأمين العام عن التخفيف من أزمات أقل البلدان نموا وبناء قدرتها على الصمود (A/72/270)، الذي يدعو إلى إنشاء آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود، من خلال الاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة.

٦٦ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال إمكانية الحصول على الطاقة بتكلفة ميسورة تشكل تحديا بالنسبة لأقل البلدان نموا، ولا سيما في المناطق الريفية. ويعزى ذلك الوضع جزئيا إلى تحويل استخدام خليط من مصادر الطاقة نحو محطات توليد الطاقة التي تعمل بالوقود، وقد يشهد تحسنا فيما تصبح تكنولوجيات الطاقة المتجددة أكثر توافرا بتكلفة ميسورة وأكثر قدرة على المنافسة.

٦٧ - **السيدة نعيم** (ملديف): متحدثة باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، قالت إن البنود الفرعية من جدول الأعمال قيد النظر تبين التحديات المترابطة التي تواجهها يوميا الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالأعاصير التي شهدتها مؤخرا منطقة البحر الكاريبي تمثل تذكيرا بما تشكله تلك التحديات من تهديد ليس للتنمية فحسب، إنما للقدرة على البقاء بحد ذاتها. ولن يكون النمو الاقتصادي ممكنا إذا استمر توجيه الموارد المحدودة نحو إعادة البناء واتخاذ تدابير مؤقتة. فالتعاون العالمي بشأن تنفيذ اتفاق باريس ليس خيارا بل ضرورة حتمية. و إن تحديد مسار للتنمية يكون أكثر استدامة وأكثر مراعاة للبيئة وتحسين القدرة على التكيف في جميع القطاعات يعتبران من الضروريات وليسا مجرد هدفين نظريين.

٦٨ - وقالت إن الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة تعتمد فيما يتعلق بكسب رزقها وتراثها الثقافي على حفظ المحيطات والبحار واستخدامها بشكل مستدام. ولذلك، فهي تعرب عن تقديرها للسويد وفيجي للمشاركة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وتحث على متابعة الإعلان الختامي للمؤتمر.

٦٩ - ويعتمد إحراز التقدم بشأن هذه الأهداف المشتركة على توفر وسائل التنفيذ الكافية. وتبرز الحاجة إلى تجاوز مراعاة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقط عند تحديد إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل بشروط ميسرة. وينبغي وضع معايير بديلة تأخذ مواطن الضعف الهيكلية الفريدة في الاعتبار. فمخاطر الكوارث الطبيعية لا تزول بمجرد رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتجاوز أسلوب رد الفعل ويقوم بخطوات حقيقية من أجل تحسين الحيز المالي للاقتصادات الصغيرة والضعيفة بحيث يكون من الممكن بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية والآثار المترتبة على تغير المناخ.

٧٠ - ويولي التحالف اهتماما خاصا للبند الفرعي ١٩ (ب) بشأن مسار ساموا. ويشكل إطار الشراكة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب المنتدى السياسي الرفيع المستوى، حيزا هاما لإجراء هذه الحوارات بشأن إقامة الشراكات، على غرار مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا. وفي استعراضها الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/72/119)، خلصت وحدة التفتيش المشتركة إلى أن الأمانة العامة على الرغم من الخطط الجديدة ذات الولايات الجديدة، لم تحصل على دعم إضافي مقابل من أجل تنفيذها. ولذلك، فقد أوصت الوحدة في تقريرها بتعزيز التنسيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك مواصلة تعميم مراعاة مسار ساموا. ويعول التحالف على دعم جميع الدول الأعضاء، ولا سيما شركاؤه في التنمية، خلال نظر اللجنة في التوصيات الواردة في ذلك التقرير. وأضافت أن وفد بلدها يتوقع أن يُحرز تقدم خلال الدورة الحالية في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ مسار ساموا لعام ٢٠١٩ الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٧١/٢٢٥.

٧١ - **السيد سيسيلو** (جزر سليمان): متحدثا بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، قال إن تفاقم آثار تغير المناخ ما زال يتفاعل مع مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإن الظروف التي تستدعي تسميتها بـ ”حالات خاصة“ من حيث التنمية المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن الأهمية بمكان المضي قدما بالتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا. ويجب أن تساعد الجهود التي تبذل من أجل تحقيق التنمية المستدامة على بناء القدرات المؤسسية للبرامج التي تنفذ بقيادة وطنية. وقد أبرزت الأعاصير التي حدثت مؤخرا أهمية بناء قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود في وجه الصدمات التي تخلفها الكوارث تمشيا مع إطار سنداي.

٧٢ - وقد لاحظت وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها (A/72/119) أن الحصول على تمويل كاف ويمكن التنبؤ به يشكل تحديا مستمرا للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنظر إلى أن المقاييس الاقتصادية التقليدية لا تأخذ مواطن الضعف الخاصة في الاعتبار، فمن الضروري إعادة التفكير في معايير الأهلية للحصول على هذا النوع من التمويل. ويشكل مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا منعطفا تاريخيا في مجال تعزيز صحة المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود.

٧٣ - **السيد سوريانو مينا** (السلفادور): متحدثا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قال إن الدول الأعضاء في الجماعة ملتزمة بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة متوازنة ومتكاملة من خلال حلول مشتركة تراعي التحديات والاحتياجات المحددة للبلدان ولا تترك أحدا خلف الركب.

٧٤ - وتابع قائلا إن الجماعة تعترف بأهمية المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بوصفه عنصرا رئيسيا في المتابعة والاستعراض المتكاملين لخطة عام ٢٠٣٠ داخل منظومة الأمم المتحدة. وبدلا من مجرد المشاركة في نقاش أكاديمي، ستوفر اجتماعات المنتدى المعقود تحت رعاية الجمعية العامة ورعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبرا ديناميا للحوار المنتظم. وسيجري أيضا تنسيق الاجتماعات على نحو وثيق لضمان الاتساق و وإتاحة تعزيز

الروابط فيما بينها وتوفير توجيهات سياسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٧٥ - وأضاف بالقول إن البعد الإقليمي مهم بالنسبة للتنمية المستدامة؛ ولذا ينبغي تعزيز الروابط بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى واللجان الإقليمية والهيئات الإقليمية المختصة الأخرى. وينبغي الاعتراف بأهمية مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، مع مراعاة الخطط والسياسات الوطنية.

٧٦ - واسترسل قائلا إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها سيقتضيان التزاما قاطعا من جانب المجتمع الدولي. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تحترم التزاماتها الطويلة الأمد بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبل منها وضع أطر زمنية ملزمة لتقديم تلك المساعدة ولتوفير أشكال التعاون الأخرى بين الشمال والجنوب. وإن التعاون بين بلدان الجنوب يؤدي دورا خاصا، ولا سيما في مجال بناء القدرات المدعوم بتبادل المعارف والممارسات الناجحة، وكذلك في أشكال التعاون الناشئة الأخرى. وسيتطلب اتباعُ استراتيجية تمويل فعالة تعبئةَ موارد مالية جديدة، من القطاعين العام الخاص وعلى الصعيدين المحلي والدولي، واستخدامها على نحو فعال.

٧٧ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى أن المنطقة معرضة لآثار تغير المناخ، تشدد الجماعة على الحاجة إلى تعزيز تنفيذ اتفاق باريس وإطار سنداي وتتطلع إلى دخول مرصد إطار سنداي حيز النفاذ.

٧٨ - وقال إن الدول الأعضاء في الجماعة ستواصل تعزيز التدابير الإقليمية لحماية النظم الإيكولوجية، والحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي، وبوجه خاص حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه استخداما مستداما، ولا سيما من خلال تعميم الحفظ والاستدامة في جميع القطاعات ذات الصلة. وتشيد الجماعة بالتقدم المحرز مؤخرا في تعزيز أوجه التآزر بين مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتدعو إلى وضع استراتيجيات وطنية للتنوع البيولوجي من أجل ضمان نجاح الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠ وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.

٧٩ - ومضى يقول إن الجماعة ترفض جميع التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الأحادية الجانب التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهذه التدابير تعرقل تمويل التنمية وتعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، ولا سيما في البلدان النامية. ولا تزال بلدان الجماعة في حاجة إلى دعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفقا لأولوياتها الوطنية.

٨٠ - **السيد إليسايا** (ساموا): متحدثا باسم منتدى تنمية جزر المحيط الهادئ، قال إن مسار ساموا يمثل خريطة طريق للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتعين على اللجنة القيام بدور حاسم في القرار الذي يتخذ سنويا بشأن مسار ساموا، وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات في التنفيذ في الفترة التي تسبق استعراض منتصف المدة لمسار ساموا. ويمكن للمنتدى السياسي الرفيع المستوى أن يؤدي دورا رئيسيا في تيسير تنفيذ مسار ساموا بتوفير منبر عالمي للتركيز على المسائل التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية وتحديد التحديات والحواجز الهيكلية التي تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد العالمي.

٨١ - وأضاف قائلا إن الأعاصير التي وقعت مؤخرا أظهرت مدى تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية لانتكاسات لا يمكن التنبؤ بها. وإنه يتطلع إلى أن يُحرز تقدم بشأن بناء قدرة تلك الدول على الصمود أمام هذه الصدمات في مؤتمر بون المقبل المعني بتغير المناخ الذي سيعقد برئاسة فيجي، وهي عضو في المنتدى. والمنتدى ملتزم بتنفيذ الالتزامات الطوعية التي قطعت في مؤتمر الأمم المتحدة الأخير لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

٨٢ - وحث كيانات الأمم المتحدة على الاستجابة لنداءات تعميم خطة عام ٢٠٣٠ في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ورحب بالعمل الذي تقوم به صناديق الأمم المتحدة وبرامجها لتعميم أهداف التنمية المستدامة في خططها الاستراتيجية، وأشار إلى أن المنتدى يهمه بوجه خاص تعميم مسار ساموا. وقد اتُّخذت بالفعل خطوات يُرحب بها لرصد التقدم المحرز في تعميمه.

٨٣ - وتابع قائلا إن القادة أقروا في الاجتماع الثامن والأربعين للمنتدى الذي عقد قبل شهر خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ. وسيكون إطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٤أساسيا في تحديد سياق الالتزامات العالمية وفق خطة عام ٢٠٣٠ ومسار ساموا. وسيواصل المنتدى الاعتماد على دعم الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لكل من الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري بناء القدرات في طائفة واسعة من

المجالات، بما في ذلك البيانات والإحصاءات. وسيتطلب التمويل الكافي والقابل للتنبؤ تيسير فرص الحصول على التمويل المتعلق بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أثنى على عملية الموافقة الرائدة التي اعتمدها الصندوق الأخضر للمناخ في الاجتماع الذي عقده مؤخرا في القاهرة.

٨٤ - **السيد سينها** (الهند): قال إن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ جدد إيمان العالم بتعددية الأطراف والعمل الجماعي. وإن بلده، انطلاقا من روح تبادل خبراته للتعجيل بتنفيذ الخطة، كان من بين البلدان الـ ٤٢ التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه.

٨٥ - وأضاف قائلا إن أهداف التنمية المستدامة تتجلى في أهداف بلده للتنمية الوطنية، التي ستتحقق من خلال اتباع نهج انخراط الحكومة بأكملها على أساس وحدة الهدف والجهود على جميع المستويات. وقد أسندت المسؤولية عن الإشراف على الأهداف إلى المؤسسة الوطنية لتحويل الهند، التي يرأسها رئيس الوزراء.

٨٦ - وتابع قائلا إن الجهود الجماعية والنمو الشامل يشكلان حجر الزاوية في خطة التنمية الوطنية. وسيتم تناول الأهداف القصيرة الأجل في ذلك السياق من خلال مشروع خطة عمل الحكومة التي تغطي الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، في حين ستغطي رؤيةٌ مدتها ١٥ عاما أهدافَ السياسة العامة الطويلة الأجل.

٨٧ - وأردف قائلا إن التتبع الفعال للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب أن تتوفر على جميع المستويات بيانات موثوقة ومصنفة يمكن الوصول إليها في الوقت المناسب. ولذلك يرحب باعتماد إطار المؤشرات العالمية ويعرب عن تقديره لعمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد استُحدثت بالفعل في بلده مشاريع مؤشرات لتتبع الأهداف ووضعت في متناول الجمهور لإجراء مشاورات أوسع نطاقا.

٨٨ - وقال إنه بالنظر إلى نطاق الشراكة العالمية غير المسبوق الذي سيكون ضروريا لتحقيق الأهداف، يرحب وفد بلده بمقترحات الأمين العام بشأن عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي تشمل اتفاق تمويل من أجل تعبئة المزيد من الموارد وتصحيح اختلال التوازن بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي. ويواصل بلده، من جانبه، توسيع نطاق شركائه في التنمية بروح من التضامن فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة المنشأ حديثا.

٨٩ - ومضى يقول إنه لما كان تغير المناخ عنصرا حاسما في التنمية المستدامة، فإن وفد بلده يرحب أيضا بمبادرة الأمين العام لتجديد التركيز على العمل المناخي. ويعكس بلده من خلال خطط عمله المتعلقة بالمناخ التزامه القوي بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة بدرجة كبيرة، وزيادة الاستفادة من الوقود اللاأحفوري، وإنشاء بالوعات كربون إضافية. وفي إطار المبادرات الأخرى، يعمل بلده مع البلدان الشريكة على إنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية من أجل تيسير الانتقال إلى الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي.

٩٠ - واختتم قائلا إن بلده لا يزال ملتزما التزاما راسخا بإطار سنداي. وفي ذلك السياق، استضاف المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وأصدر رئيس وزراء الهند الخطة الوطنية لإدارة الكوارث في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٩١ - **السيد يعقوب** (ماليزيا): قال إن بلده، بوصفه من البلدان المتوسطة الدخل ، معرض للوقوع في فخ الدخل المتوسط. وفي عصر أهداف التنمية المستدامة، يتمثل التحدي في إعادة تصميم استراتيجيات التنمية التي تركز على النمو الابتكاري والمستدام والشامل مع التحول تدريجيا إلى القطاعات التي تحقق قيمة مضافة أعلى. ولما كان للعلم والتكنولوجيا والابتكار دور حاسم في هذا الصدد، يدعو وفد بلده الشركاء إلى تعزيز ما يقدمونه من مساعدة إنمائية إلى البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما في مجال نقل المعارف والتكنولوجيا.

٩٢ - وأضاف قائلا إن بلده لا يزال ملتزما بمساعدة البلدان النامية الأخرى على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وهو يتبادل الخبرات في مجال التنمية من خلال برنامجه الوطني للتعاون التقني. وحتى الآن، استفاد أكثر من ٣٢ ٠٠٠ مشارك من ١٤٣ بلدا ناميا من المساعدة في إطار هذا البرنامج.

٩٣ - وتابع قائلا إنه يؤكد من جديد التزام حكومته بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، ويتطلع بلده إلى استضافة الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠١٨. ويعطي بلده أولوية عالية لإنشاء مجتمعات

أكثر شمولا من أجل تعزيز الاقتصاد وتهيئة فرص العمل وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وحماية البيئة والإسهام في تحسين صحة الإنسان.

٩٤ - واسترسل قائلا إن بلده عرض تجربته في مجال التنمية عند تقديم استعراضه الوطني الطوعي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه ٢٠١٧. وقد وُضعت تدابير محددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلده وأُحرز بالفعل تقدم كبير. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تفعيل التنمية المستدامة من أجل الصالح العام وضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

٩٥ - **السيدة باهانا تينوكو** (نيكاراغوا): قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ على أساس المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة. ويضع بلده القضاء على الفقر على سلم أولوياته، مما سيدعم تحقيق التنمية في انسجام مع أمنا الأرض، الأمر الذي سيكفل السلام والازدهار للأجيال المقبلة. ومع ذلك، فمن دون توفر ما يلزم من طموح وإرادة سياسية، إن خطة عام ٢٠٣٠ ستتعثر. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن توفير تمويل جديد وإضافي ويمكن التنبؤ به. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إلغاء جميع التدابير الاقتصادية القسرية التي تطبقها البلدان المتقدمة النمو والتي تعرقل التنمية.

٩٦ - وأضافت قائلة إن ارتفاع درجات الحرارة مؤخرا في جميع أنحاء العالم إلى مستويات قياسية وانخفاض مستويات الطموح التي ظهرت فيما يتعلق بخفض انبعاثات غاز الدفيئة يشكلان مصدر قلق بالغ. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة في التصدي لتغير المناخ عن طريق تغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، والوفاء بالتزاماتها المتصلة بالتمويل ونقل التكنولوجيا.

٩٧ - واختتمت بالقول إن للجنة دورا حيويا في التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تعمل بحسن نية وتضامن من أجل ضمان أن تفضي الدورة الحالية للجمعية العامة إلى أفضل النتائج الممكنة.

٩٨ - **السيد شو جونغشينغ** (الصين): قال إن العديد من البلدان النامية تفتقر إلى الوسائل المالية والتكنولوجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون التعاون بين الشمال والجنوب محور التركيز الرئيسي للشراكات الإنمائية، على أن يكون للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دور تكميلي. وينبغي وضع آليات تعاون للحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها استنادا إلى الخبرات المشتركة، إلى جانب قيام البلدان المتقدمة النمو بتقديم المزيدَ من المساعدة التقنية والمادية. وقال إن بلده قدم مساعدة قدرها ٥٠ مليون يوان إلى المكسيك بعد الزلزال الذي ضربها مؤخرا، فضلا عن ٣,٨ ملايين دولار إلى الجمهورية الدومينيكية و ٢,٥ مليون دولار إلى أنتيغوا وبربودا.

٩٩ - ودعا إلى تنفيذ اتفاق باريس على نحو منسق قائلا إنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تبذل المزيد من الجهود للحد من الانبعاثات وتيسير تمويل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا. وأضاف قائلا إن بلده يؤيد التعاون ''المربح للجميع'' بشأن وضع نظام عادل ومقبول لإدارة تغير المناخ العالمي. وعلى الصعيد المحلي، حقق بلده تقدما كبيرا في مجال التنمية الخضراء الخفيضة الكربون.

١٠٠ - ودعا المجتمع الدولي إلى توفير الأموال ونقل التكنولوجيا لمساعدة البلدان المتضررة على بناء قدراتها لمكافحة التصحر. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، استضافت مدينة أوردوس الصينية الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد اعتمد ذلك المؤتمر إعلان أوردوس الذي توخى هدفا يتمثل في إيجاد عالم خال تماما من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠. وتابع قائلا إن بلده سيستضيف أيضا الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠٢٠.

١٠١ - واسترسل قائلا إن بلده اعتمد برنامجه القطري لخطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن التقرير المرحلي ذي الصلة. واستضاف في عام ٢٠١٧ منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي ومؤتمر القمة التاسع لمجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس)، وكلاهما ركز على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واختتم قائلا إن بلده على استعداد للتعاون مع جميع البلدان لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.